

ملف القدس

هبة الطحان*

يوميات التهويد في البلدة القديمة

المتكدسة لمصلحة الحكومة الإسرائيلية، وأبرزها الأرنونا، لا تقل خطورة عن الإجراءات الأخرى التي تنفذها سلطات الاحتلال من هدم للبيوت وسحب للهويات، الأمر الذي سيؤدي إلى تشريد السكان بالوسائل نفسها التي اعتمدت بعد نكبة ١٩٤٨.

أما المحال التجارية المغلقة في البلدة القديمة فتتوزع في أحياء الدباغة وشارع السلسلة والواد وسوق الخواجات والقطارين واللحامين والقطانين والباشورة وحارة النصارى ومار فرنسيس وطريق الكازانوف وباب الخليل وعقبة الخالدي.

يقول أبو غازي، وهو حاج جاوز الثمانين من العمر، ويملك بازاراً لبيع التحف الشرقية في شارع الواد، بالقرب من باب المجلس، أحد أبواب المسجد الأقصى: "تراكمت الديون عليّ من كل جانب، ولا أستطيع دفع أجرة المحامي، فهناك قضايا مرفوعة حالياً تُنظر في المحاكم الإسرائيلية، ولا أعرف متى ستنتهي، أو كم أحتاج من السنوات لتسديد ديون الضرائب والأرنونا." بهذه الشكوى، استهل أبو غازي حديثه، عندما توجهنا إليه بسؤال عن وضعه الاقتصادي، وأضاف: يوشك قطاع السياحة في القدس أن ينهار، بسبب استحواذ مكاتب السياحة الإسرائيلية على الوفود من الخارج، والتي تحذر السياح من الاقتراب من المحلات العربية لشراء التحف والأشغال اليدوية، كما أن السلطة الفلسطينية لا تدعم هذا القطاع على الرغم من الإجراءات الإسرائيلية المعقدة والضرائب والمنغصات الأخرى التي تحول دون تطويره، أو حتى استمراره، إذ تم

يعيش المقدسيون صراعاً بشأن الوجود والهوية والدين في البلدة القديمة من القدس في ظل حصار قوات الاحتلال الإسرائيلي لهم في منازلهم ورزقهم بأشكال عدة.

ويقدر عدد المقدسيين داخل البلدة القديمة بـ ٣٣,٠٠٠ شخص، في مقابل ٤٠٠٠ مستوطن يعيشون داخل أسوارها، وذلك بحسب إحصائية لمركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وتعتبر الكثافة السكانية للبلدة القديمة مرتفعة بالنسبة إلى عدد السكان ومحدودية المساحة.

ويرى زياد حموري، مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، أن العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم للوجود الفلسطيني داخل البلدة القديمة في القدس. فالإحصاءات تشير إلى إغلاق أكثر من ٢٥٠ محلاً تجارياً، وهو ما نسبته ٢٥٪ من عدد المحال التجارية في البلدة القديمة، في الوقت الذي يعاني ٨٥٪ منها ديوناً باهظة لضرائب الأرنونا والدخل.

أبو عبد الله، مقدسي يملك محلاً للعطارة في سوق خان الزيت، ويواجه محله خطر الاستيلاء عليه من سلطات الاحتلال، بعد أن رفعت بلدية الاحتلال قضية ضده، فقد وصلت ضريبة الأرنونا حتى الآن ١,٨٠٠,٠٠٠ شيكل، ولا حل لمشكلته لأنه لا يستطيع سداد المبلغ.

وفي هذا السياق، يؤكد الحموري أن الديون

بالاستيلاء القسري على الأملاك لإقامة مدارس تلمودية، أو بشراء منازل أخرى، أو مصادرة الأراضي داخل الحي الإسلامي، والتي كانت تقوم عليها حارة الشرف وأجزاء من حارة المغاربة، وهو ما يُعرف بالحي اليهودي الذي يقع وسط الحي الإسلامي في البلدة القديمة.

هذا، ويُقدّر عدد الكنس والمدارس الدينية والمعاهد التلمودية اليهودية ومقار الجمعيات الاستيطانية المنتشرة حول المسجد الأقصى بنحو ٦٠ كنيساً ومعهداً يرئسها حاخامات ناشطون في جمعيات استيطانية تتلقى دعماً غير محدود من وزارتي البناء والإسكان والسياحة فضلاً عن دعم بلدية الاحتلال.

أبو وسيم كاستيرو، يقطن في حارة القرمي، وقصته تروي معاناته الكبيرة: "تعرض عائلتي لشتى أنواع المضايقات بسبب وجود قاعة أفراح لليهود ملاصقة لمنزلنا. فضلاً عن الأصوات الصاخبة والموسيقى طوال الوقت، فإنهم يقومون بالاحتفال في الشارع، ويغلقون مدخل المنزل حتى ساعات متأخرة من الليل، وعندما نشتكى، تدّعي الشرطة أن لديهم تصاريح رغم أن ذلك مخالف للقوانين، ففي كثير من الأحيان لا نستطيع العودة إلى منازلنا حتى الثانية أو الثالثة بعد منتصف الليل." وفي فصل آخر من فصول المعاناة، يتابع: لقد جرى منعنا من استخدام سطح المنزل، لأن المستوطنين المجاورين للجانب الخلفي من المنزل، رفعوا دعوى ضدنا طالبونا فيها بعدم استخدام السطح لأنه يحجب رؤية الأقصى عنهم، وكذلك دعوى أخرى طالبوا فيها بهدم أجزاء من الطبقة الثانية لأنها تحجب نور الشمس والهواء. نحن في عراق قضائي مستمر مع المستوطنين، ودفعنا ما مجموعه ٦٠٠,٠٠٠ شيكل مصاريف للمحامين والمحاكم في سبع قضايا منذ ٢٣ عاماً، لكن في كل مرة يتم إنصاف المستوطنين على حسابنا. وقد قمنا، مع عائلة نسيبية، بالاعتراض على فتح باب في أساسات منزلنا إلا أن المحكمة حكمت لهم وتم تنفيذ مخططهم في سنة ٢٠٠٧ بفتح باب إضافي

إغلاق أكثر من سبعة بازارات في هذا الشارع بسبب عدم تمكّن أصحابها من دفع ما عليهم من مستحقات.

ويُعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات الحيوية في المدينة، حيث تعمل أعداد كبيرة من المقدسيين، بدءاً من بائع الكعك، ومحال بيع التحف الشرقية (السنطوري)، وانتهاء بالفنادق والحافلات السياحية والبازارات.

ولا تختلف حال أبو غازي عن جاره أبو خليل الذي قال أن لا يبيع ولا شراء في محله، فضلاً عن الضرائب الباهظة من دون تقديم خدمات في مقابلها. ويقول أبو خليل: إن المستحقات تنكّس، والحركة التجارية ضعيفة، وهو ما دفعني إلى التفكير في إغلاق المحل بعد نفاذ بضاعته، "فالهدف من هذه الإجراءات والأموال هو حمل المقدسيين إمّا على إغلاق محالهم أو ترك البلد، وهو ما لن نفعله، مهما ضاقت بنا السبل."

وفي هذا الاتجاه، يحذر الحموري من أن استمرار تعطيل الحركة التجارية في القدس الشرقية، وارتفاع نسبة الهجرة القسرية إلى خارج المدينة، سيؤديان حتماً إلى تحقيق هدف الاحتلال في خفض عدد المقدسيين داخل البلدة القديمة وخارجها، وبالتالي أسرتها وتهويدها.

وفي سياق هدف أسرلة المدينة، فإن بلدية الاحتلال لا تمنع البناء في الأحياء العربية فحسب، بل الترميم أيضاً، في الوقت الذي تقوم بمنح تصاريح بناء لعمارات سكنية تصل إلى أربع أو خمس طبقات في حارة اليهود وفي منازل أخرى تم الاستيلاء عليها، إذ مُنحت مؤخراً تراخيص بناء لإقامة مجمع سكني استيطاني ستقطنه ٣٠٠ عائلة يهودية بالقرب من برج اللقلق.

ولتحقيق الهدف نفسه تعتمد المنظمات الاستيطانية إلى تزوير الوثائق وحجج المنازل للسيطرة على مزيد من المباني، في حين أن اللجوء إلى القضاء لا يفيد غالباً، لأن القضاء صار أداة لتثبيت الاستيطان. وقد تركزت البؤر الاستيطانية حول الحرم القدسي الشريف لتطويقها، سواء

لقاعة الأفراح التي تعود إلى جمعية "عطيرت ليوشناه" الاستيطانية.

علماً بأن قاعة الأفراح هذه كانت مخزناً منذ سنة ١٩٦٥ حتى سنة ١٩٨٧، وقد استأجرته عائلة أحمد كاستيرو من عائلة نسبية.

وفي ظل ما تعانيه العائلة في دورة المحاكم الإسرائيلية، يطالب كاستيرو بوجود محامين متخصصين يقومون بالدفاع عن الأملاك العربية في القدس، وتغطية تكاليف المحاكم، فيقول: "لا نحتاج إلى أموال من أحد، وإنما نريد فريقاً متخصصاً يقوم بالدفاع عن بيوتنا وحواراتنا في ظل هجمة استيطانية تستهدف كل متر مربع من البلدة القديمة".

ويوجد في البلدة القديمة أكثر من سبعين بؤرة استيطانية، يقطنها أكثر من ١٠٠٠ مستوطن، وتتوزع، في معظمها، حول المسجد الأقصى في شارع الواد وعقبة الخالدية وعقبة السرايا وحارة السعدية وبرج اللقلق وشارع السلسلة وسوق الدباغة ومنطقة الجبشة. ولا تشمل هذه البؤر الاستيطانية، الحي اليهودي الذي أقيم على أنقاض حارة الشرف بعيد سقوط المدينة في يد الاحتلال في سنة ١٩٦٧، والذي يقطن فيه ٣٠٠٠ مستوطن تقريباً.

وبحسب تقارير منظمات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان، التي تقوم برصد الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، ومنها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فإن سلطات الاحتلال تعتدي على المقدسات والآثار التاريخية بشكل مكثف، كما أنها تنتهك حرية العبادة وحق ممارسة الشعائر الدينية في البلدة القديمة من القدس. فقد جاء في أحد هذه التقارير أن قيام سلطات الاحتلال

الإسرائيلية بعمليات الحفر في البلدة القديمة في القدس، وتحت أساسات المسجد الأقصى وبالقرب منه، وبناء كنيس يهودي ملاصق لأسوار المسجد الأقصى وتحت ساحاته، وانتهاك حرمة المقدسات الدينية في القدس، وفي سائر المناطق الفلسطينية المحتلة والاعتداء عليها وعلى المصلين، وقيامها بانتهاك حرية العبادة ومنع المصلين من الوصول

إلى الأماكن المقدسة وأداء الصلاة فيها، هي كلها أمور تشكل انتهاكاً خطراً لحرية العبادة وحق ممارسة الشعائر الدينية التي كفلتها جميع الشرائع والمواثيق الدولية، ولا سيما الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، كما أنها تتناقض مع المادة رقم ٥٣ من بروتوكول جنيف الأول لسنة ١٩٧٧ التي حظرت الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب. وقد جاء في المادة رقم ٨، في الفقرة ب من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة ١٩٩٨ أن تعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية هو من قبيل جرائم الحرب. ووفقاً للتقرير، فإن سلطات الاحتلال تواصل عمليات هدم وتجريف تلة باب المغاربة "إحدى بوابات المسجد الأقصى المبارك"، وتفرض قيوداً على المصلين لمنعهم من دخول القدس والمسجد الأقصى.

بالإضافة إلى عمليات الحفر في أسفل المسجد الأقصى، فإن نظمي الجعبة مدير مركز "رواق" يرى أن المشهد العربي الإسلامي والمسيحي للقدس صمد فترة طويلة أمام المحاولات المتعددة للهيمنة عليه وتلويته بألوان لا تتوافق مع تاريخه، فقد سيطرت القباب والمآذن إلى جانب أبراج الكنائس والأجراس على مشهد القدس قروناً طويلة، في حين تشهد مدينة القدس القديمة الآن تغييرات درامية في مشهدها الحضاري، ليس لها مثيل خلال العقود الأربعة الماضية. ويضيف: أتمت سلطات الاحتلال مشروع "سوق مامبلا"، وأزال الفواصل بين القدس الغربية والقدس الشرقية وحولتهما إلى شكل متكامل عضوياً من الناحية الغربية. أما من الناحية الشرقية، فقد قامت بإعادة كتابة مشهد البلدة القديمة، وبإحداث تركيزات بصرية مستجدة، تفرض فضاء مغايراً على زائر البلدة، في الوقت الذي تُشعر المواطن المقدسي بالاغتراب عن مدينته، وتشكك الزائر الغربي في هوية القدس كمدينة، فضلاً عن نشر الأعلام الإسرائيلية بكثافة في فضاء المدينة داخل الأسوار وخارجها.

ولإحكام الشعور بالاغتراب، والتضييق على

ومعاشي لا يكفيني، كما أنني لا أستطيع إيجاد عمل في عمر السابعة والستين. ويتابع: دعم صمود المقدسيين الذي يأتي من الدول العربية لا نراه إلاً على الفضائيات، أو في تزيين البلدة القديمة في رمضان والأعياد.

ولا يُعتبر قطاع التعليم في حال أفضل من باقي القطاعات، إذ يصل النقص في غرف الصفوف إلى ٢٠٠٠ غرفة، فضلاً عن تسرب أكثر من ١٠,٠٠٠ طالب، الأمر الذي يشكل تربة خصبة للمخدرات. ويشير الحموري إلى أن نسبة انتشار المخدرات مرتفعة جداً، في الوقت الذي ترعى المؤسسات الرسمية الإسرائيلية المدمنين بتوفير مخصصات شهرية لهم، فضلاً عن غض النظر عن تجارة المخدرات بشكل شبه علني في البلدة القديمة. ومع انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في صفوف المقدسيين الشباب، تتعمق مشكلات اجتماعية جادة تؤثر في تركيبة الأسرة التي تعاني أيضاً جزاً الضيق الاقتصادي والضغط النفسي في مواجهة حياة عنوانها المعاناة. ■

المقدسيين، فإن سلطات الاحتلال تواصل ملاحقة الناس في رزقهم، فأبو يونس أب لخمسة أطفال أكبرهم في السابعة وأصغرهم لا يتجاوز الأسبوعين، وهو من لاجئي مخيم شعفاط من حارة الشرف، حارة اليهود حالياً، منذ سنة ١٩٦٣، وقد لجأت عائلته من بيت ثول منذ نكبة ١٩٤٨ إلى القدس، وهو يملك عربة يبيع عليها مناشف هي مصدر رزقه الوحيد. يقول: "أقف عند مدخل باب العمود، وأبقى متيقظاً من وجود أفراد من البلدية الذين يلاحقوننا باستمرار لفرض مخالفة بـ ٤٥٠ شيكلاً، وهي ما أجنيه خلال ستة أيام." ويتابع: "لا أستطيع العمل في أي مصلحة أخرى في السوق الإسرائيلية، لأنني سُجنت أمنياً ١٥ عاماً، وحالياً لا أستطيع الحصول على شهادة بحسن السيرة والسلوك اللازمة لأي مصلحة أخرى.... وحتى بضاعتي أقوم بإدخالها من مخيم شعفاط بالتدريج."

أبو حسن، مقدسي من باب العمود يقول: قدّمت إلى الرئاسة [ال فلسطينية] طلباً في كتاب رسمي لمساعدتي في دفع ضريبة الأرنونا المتكدسة منذ أعوام إلا إن الطلب رُفض، علماً بأنني متقاعد

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

والنادي الثقافي العربي - بيروت

فلسطين

وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل

مجموعة مقالات ومحاضرات، ١٩٥٧ - ٢٠٠٩

وليد الخالدي

٤٧٩ صفحة ١٥ دولاراً